PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

ظهير ومنشور

من وزارة العدلية الشريفة

في شان العمل بضابط

الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم قضاة

الايالة الشريفة

المطبعة الرسمية بالرباط

Morocco

ظهير ومنشور

من وزارة العدلية الشريفة

في شان العمل بضابط

الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم قضاة

الايالة الشريفة

المطبعة الرسمية بالرباط

98-B26716

(Arch)
KRB
.M67
1933

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 014497430

منشور من وزير العدلية الشريفة

في شان العمل بضابط الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم قضاة الايالة الشريفة

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في سادس جمدى الاولى عام 1351 الموافق لثامن شتنبر سنة 1932 في شان اجور العدول المستخلصة عن الرسوم المحررة بمحاكم قضاة الايالة الشريفة والغاء الاجور المبينة في الظهير الشريف المورخ بثالث عشر شعبان الابرك عام 1332 الموافق لسابع يوليه سنة 1914 والظهير الشريف المورخ برابع وعشري رمضان المعظم عام 1342 الموافق لتاسع وعشري ابريل سنة 1924 تقرر تلخيص وضم المقتضيات القانونية المتفرقة في مختلف المناشير لبعضها وخصوصا المنشور المورخ بسابع شعبان الابرك عام 1332 الموافق لسابع يوليه سنة 1914 على حسب ماقرر في الفصول الاتية

الفصل الاول

يجري العمل بالاجور المقررة حديثا المحررة في الجدول الملحق بهذا المنشور في الشهر الذي يقع في اثنائه اعلانها باللغتين العربية والفرنسية وذلك بطلب من وزارة العدلية الشريفة وتسلم نسخ منه ومن الجدول المذكور للقضاة والعدول

الفصل الثاني

اجور الرسوم المسطرة في الجدول المشار له اعلاه شاملة للثلثين المخصصين بالعدول وثلث القاضي الواجب له وليس له ان يقبض اي شيء اخر زائد على ماذكر في مقابلة اي عمل كان

الفصل الثالث

يجب على العدول ان يقيدوا بطرة كل رسم جميع ما يوءدي عليه من الاجور المقررة في الضابط وما يضاف اليها من تعويض انتقالهم

وصائر عليهم واجور ارباب البصر والصائر عليهم ايضا ان اقتضاء الحال واجرة العـون ونحو ذلك ويقيـدون مثل ماذكر بهوامش كنانيش المحكمة

الفصل الرابع

يتعين على العدل القابض ان يدفع توصيلا بكل مايحوزه من ارباب الرسوم عن كل رسم بكل ايضاح وبيان حسبما سبق تفصيله في الفصل الثالث وهـذا التوصيل هو المعبر عنه بالمقتطع اعلان وذلك على مقتضى المنشور المورخ في 19 رمضان عام 1345 موافق 13 مارس سنة 1927 الذي كان صدر من وزارة العدلية الشريفة في كيفيته وتقرير العمل به من غير اخلال بشيء من فصوله واصوله

الفصل الخامس

يمنع القاضي منعا باتا من ان يتولى هو او يباشر بنفسه قبض اي شيء من الاجور المبينة في الجدول المذكور من المتعاقدين او من اصحاب الرسوم كيفما كانت لان العدل القابض هو المكلف بذلك حسبما قرره الفصل الرابع اعلاه

الفصل السادس

لا يستحق القاضي والعدول قبض اجرة الرسم حتى يتم تحريره وكتابته وتسجيله بكناش المحكمة ويخاطب القاضي عليه

الفصل السابع

كل مبلغ وان قل ثبت على العدول اخذه من ارباب الرسوم زيادة على ماهو مقرر في جدول الاجور يرد لصاحبه ويستوجب متابعات تاديبية طبق الضابط فيه

الفصل الثامن

ان ماقرر للعدل القابض من الاجرة في جدول الاجور الجديد لايغير شيئا من حالته السابقة من انتخابه من بين امثل العدول ويعتبر عدلا مثلهم ويمكنه ان يتلقى الشهادات ويحرر الرسوم كما يحررونها

الفصل التاسع

يعلق هذا المنشور بازاء جدول الاجور بابواب محاكم القضاة والمراقبات المدنية ومكاتب الامور الاهلية ويجددان معا كلما بليا وعسرت قراءتهما

وحرر بوزارة العدلية الشريفة بالاعتاب المولوية برباط الفتح في فاتح شعبان الابرك عام 1351 الموافق 30 نونبر سنة 1932

محمد الرندة

***

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في تغيير الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في جعل ضابط للعدلية المدنية الاهلية ولتفويت الملكية العقارية

يعلم من كتابنا هذا اسماه الله انه بناء على الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في جعل ضابط للعدلية المدنية الاهلية ولتفويت الملكية العقارية وخصوصا الجزء الرابع منه (المتعلق بالاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية) كما هو مغير بموجب الظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 والظهير الشريف المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 أبريل سنة 1924

وبناء على الظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 الصادر في رفع مبلغ الاداءات المجعولة على الاحكام التي تستانف لدى قضاة المدن وامام المحكمة الاستينافية

الشرعية ـ وبناء على الظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 الصادر في ضبط تسليم نسخ الاحكام الصادرة من محكمة الاستيناف الشرعية اصدرنا امرنا الشريف بما ياتي

الفصل الاول

ان الجزء الرابع (المتعلق بالاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية) من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليو سنة 1914 المشار اليه اعلاه المغير بالظهير الشريف المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 ابريل سنة 1924 يغير كما ياتي

الجزء الرابع

الاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية

		فرنك
1	عقد النكاح او مراجعة من طلاق بائن	25
2	رسم الطلاق الرجعي وغير الرجعي	15
3	رسم الرجعة	15
4	استرعائية لاثبات ضرر الزوجين	25
5	تقدير النفقة	12
6	رسم الاستلحاق	50
7	تقييد الشوار	50
8	تحرير رسم تقييد التركة	
	مجرد تقييد المتخلف	100
	فوق 5000 فرنك	50
	من 5000 الى 10000 فرنك	100
	من 10000 الى 100000 فرنك	01 في الاف
	من 100000 الى 500000 واحد في الالف للمائة الف الاولى وخمسون سانتيما في الالف لما فوق ذلك	

وفوق 500000 فرنك 0.50 في الالف للخمسمائة الف الاولى
و0.25 في الالف لما فوق ذلك

9 استرعائية لاثبات نسب الشرف 50

10 استرعائية لاثبات الفقر مجانا

11 استرعائية لاثبات الفقد 30

استرعائية لاثبات الفقد الموقت 20

12 استرعائية لاثبات الموت وعدة الورثة 30

13 رسم الملكية او استمرار الملك

للعقار 60

غير العقار او البهائم 20

14 الاستفسار 20

15 التزكية او التجريح 15

16 رسم البيع

(1) بيع العقار

من 100 الى 2000 (واقل الاجرة ثلاثون فرنكا) 2 في المائة

من 2000 الى 5000 اربعون فرنكا ويضاف الى مافوق الالفين 1.75 في المائة

من 5000 الى 10000 تسعون فرنكا ويضاف الى ما فوق 015000 في المائة

من 10000 الى 20000 مائة وخمسون فرنكا ويضاف الى مافوق 10000 فرنك 85 سانتيما في المائة

فوق 20000 فرنك 200 فرنك يضاف اليها 25 سنتيما في المائة لما زاد على 20000 25 سنتيما في المائة

(2) بيع غير العقار

نصف اجرة البيع العقاري واقل الاجرة فيه نصفها

17 رسم المعاوضة في العقار

اجرة بيع العقار ويعتبر في حسابها ثمن اعلى العقارين

قيمة انظر عدد 16

18 رسم التصيير

اجرة بيع العقار عدد 16

19 الاشهاد بالنيابة في الشراء او التولية

في ظرف ستة اشهر من تاريخ البيع 30

و بعد مضي ستة اشهر من ذلك الاجل تكون اجرة البيع عدد 16

20 رسم في اثبات عيب في المبيع 20

21 الاقالة ربع اجرة البيع انظر عدد 16

22 التحبيس 30

23 الوصية 50

24 الرجوع في الوصية 50

25 الهبة او الصدقة

للعقار 30

ولغير العقار 15

26 اعتصار العقار 30

اعتصار غير العقار 15

27 الاخذ بالشفعة 30

28 اسقاط الشفعة 20

29 تحرير رسم قسمة المشاع

بالتقويم والتقدير نصف اجرة بيع العقار عدد 16

بدون تقويم ولا تقدير 50

30 بيع السلم نصف اجرة بيع العقار انظر عدد 16

31 المغارسة 20

32 الاجارة 15

33 الكراء (كيف ما كان الثمن والمدة) 25

34 القرض

من الف (1000) فرنك فادنى 10

من الف (1000) الى 5000 15

ومن 5000 فاعلى 25

35 تعمير الذمة نفس اجرة القرض . انظر عدد 34

36 الابراء

المطلق 15

الابراء في العقار 30

37 رهن العقار او توليته 50

38 العارية 15

39 رسم الصلح 30

في العقار 50

رفع النزاع ان وقع تعرض لمطلب التسجيل 50

40 الحوالة 15

41 الشركة واقل الاجرة ثلاثون فرنكا 02 في الالف

42 القراض اجرة الشركة انظر عدد 41

43 فسخ الشركة 20

44 رسم المحاسبة 50

45 رسم المقاطعة 50

رسم الجعل 40

46 الحكم بتعيين مقدم على يتيم او سفيه 20

47 الايصاء بالنظر 20

48 الحكم بالتحجير 20

49 الحكم بالترشيد 20

50 المرافعات لدى الشرع

رسم المقال 12

بقية رسوم المرافعات بانواعها 06

النسخ من رسوم المرافعات 03 لكل نسخة

تحرير الحكم النهائي 30

ومثل تلك الاجرة لشهادة التحكيم

شهادة عدلية لدفع الحجج الواردة من مجلس الاستيناف الشرعي الاعلى لاربابها 12

51 الوكالة 12

52 عزل الوكيل 12

53 التعريف بالخطوط والاشكال لكل رسم وكيفما كان تاريخ الرسم المعرف به 50

54 رسم الضمان ـ ضمان الوجه 06

ضمان الاداء 20

55 تحرير رسم التحديد في العقار اذا باشر ذلك التحديد ارباب البصر 35

ولا تدخل في ذلك اجرة الانتقال

56 تحرير غيره من المواجب التي تثبت بارباب البصر 20

ولا يدخل في هذا اجرة الانتقال

57 نسخ الرسوم لكل نسخة 05

نسخة حكم 05

نسخة رسم احصاء التركة 50

58 البحث عن الرسوم بكنانيش المحكمة في العام الجاري او الذي قبله 05

عن كل عام زائد من دون ان يتجاوز كامل الاجرة عشرين فرنكا 02 50

59 رسم الوديعة 12

60 المساقاة او المزارعة 20

61 رسم استيفاء اليمين 15

62 رسم التدمية 20

63 ولغير ما تقدم من الرسوم 15

64 تعويض عن توجه العدول وذلك زيادة على اجرة تحرير الرسوم عن كل نصف نهار وتدخل فيه صوائر الانتقال

لانتقال عدل الحاضرة بداخل المدينة 12

ولانتقاله خارج المدينة 20

ولانتقال عدل البادية 24

لقاضي البادية او لنائبه 40

65 اجرة ارباب البصر من بنائين وفلاحين وصناع كاجرة العدول المسطرة في العدد 64

66 اجرة العدل القابض

في دائرة المدينة التي يوجد بها محل لدفع واجبات التسجيل 03

وخارج تلك الدائرة 04

67 اجرة النساخ كيفما كان طول الرسم 01

68 اجرة العون

كيفما كان الغرض الذي كلف به اما تبليغ الاوامر للعدول او تبليغ الاستدعاءات وغيرها للخصوم او اذا كلفه القاضي في شان قضية مرفوعة لدى مجلس الاستيناف الشرعي الاعلى او اذا كلفه في غير ذلك

اذا كان بدائرة المدينة 01

وخارج تلك الدائرة 03

69 شهادة بعقد نكاح يتيمة 10

70 شهادة تعيين امراة تقوم بحضانة ولد بعد موت امه او تزويجها ثانيا 10

71 شهادة باعتناق الاسلام مجانا

72 رسم الاسترعاء اي الاستحفاظ 20

73 نسخ الرسوم في كنانيش المحكمة ليس لذلك اجرة خاصة لان الاجور المبينة اعلاه تشمل تحرير الرسوم ونسخها

74 - واذا تعددت الشهادات في رسم واحد فتدفع عنه اجرة الرسم المترتبة عليه اعلى اجرة لا غير

75 تنطبق الاجور المذكورة على الرسوم المتعلقة بالكراء لاجل طويل وعلى تقارير السمسرة الراجعة لبيع العقار وعلى رسوم معاوضة العقار التي يحررها العدول الذين ليسو من العدول المعينين بادارة الاحباس . واما غير ذلك من الرسوم الراجعة للاحباس والمحررة من طرف عدول هذه الادارة فلا تجري عليها الاجور المبينة اعلاه

الفصل الثاني

يجري العمل بالاجور المذكورة اعلاه في الشهر الذي يقع بخلاله اعلانها وتعليقها باللغتين الفرنسوية والعربية بباب كل محكمة ومراقبة مدنيه وكل مكتب من مكاتب ادارة الامور الاهلية وذلك بطلب من ادارة الامور الشريفة وتسلم نسخة من تلك الاجور لكل قاض ولكل عدل ولسائر ولاة المرافبة

الفصل الثالث

يلغى الظهير الشريف المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 ابريل سنة 1924 الصادر في تغيير الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يونيو سنة 1914

ويبقى العمل جاريا بالمقتضيات الاخيرة من الجزء الرابع من الظهير الشريف المشار اليه اعلاه المورخ في 7 يوليوز سنة 1914 و بالظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 الصادر في رفع مبلغ الاداءات المجعولة على الاحكام التي تستانف لدى قضاة المدن ولدى المحكمة الاستينافية الشرعية و بالظهير الشريف المورخ بنفس التاريخ المذكور اعلاه والصادر في ضبط تسليم نسخ الاحكام الصادرة من محكمة الاستيناف الشرعية والسلام

وحرر بباريتس في 6 جمادى الاولى عام 1351 الموافق 8 شتنبر سنة 1932 قد سجل هذا الظهير الشريف بالوزارة الكبرى بمدينة باريتس بتاريخ 6 جمادى الاولى سنته الموافق 8 شتنبر سنته

محمد المقري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في 28 شتنبر سنة 1932

المعتمد بالاقامة العامة : اوربان بلان

ART. 2. — Le présent tarif sera applicable dans le mois de sa publication par affiches, à la diligence de la direction des affaires chérifiennes, en français et en arabe, à la porte de chaque mahakma, de chaque contrôle civil, de chaque bureau des affaires indigènes, et un exemplaire en sera remis à chaque cadi et adel, et à toutes les autorités de contrôle.

ART. 3. — Le dahir du 29 avril 1924 (24 ramadan 1342) modifiant la 4e partie du dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) est abrogé.

Demeurent en vigueur les dispositions finales de la 4e partie du dahir précité du 7 juillet 1914, le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) élevant le montant des droits d'appel devant les cadis urbains et le tribunal d'appel du chrâa, et le dahir de même date réglementant la délivrance des copies d'arrêts du tribunal d'appel du chrâa.

Fait à Biarritz, le 6 joumada I 1351,
(8 septembre 1932).

Vu pour promulgation et mise à exécution :

Rabat, le 28 septembre 1932.

Le ministre plénipotentiaire,
Délégué à la Résidence générale,
URBAIN BLANC.

68° Vacation d'aoun :

Quelle que soit l'opération à exécuter (transmission d'ordre aux adoul, remise de citations ou notifications, missions données par le cadi relativement à des affaires pendantes devant le tribunal d'appel du chrâa, toutes autres missions)

Dans le périmètre urbain ..... 1 franc

Hors ce périmètre 3

69° Témoignage autorisant le mariage d'une orpheline 10

70° Acte désignant une femme pour prendre soin d'un enfant en bas âge après le décès ou le mariage en secondes noces de sa mère 10

71° Conversion à l'islamisme ..... gratuit

72° Acte de réserves, constatant un droit, un état de fait par une déclaration consignée en vue d'une éventualité 20

73° Transcription des actes sur les registres de la mahakma :

Aucun honoraire spécial, le tarif ci-dessus comprenant la rédaction de l'acte et sa transcription.

74° En cas de pluralité de constatations dans le même acte, seul est perçu le tarif de l'acte comportant le droit le plus élevé.

75° Ce tarif s'applique aux actes intéressant les baux à long terme, procès-verbaux d'adjudication pour la vente des immeubles, les échanges d'immeubles dressés par les adoul qui ne sont pas affectés aux Habous. Les autres actes en matière habous dressés par les adoul de cette administration ne sont pas assujettis au présent tarif.

56° Rédaction de tous autres procès-verbaux avec le concours d'experts ..... 20 francs
(indemnités de déplacement non comprises).

57° Copie d'acte : par acte copié 5

Expédition de jugement 5

Copie d'inventaire successoral 50

58° Recherche d'acte sur les registres de la mahakma : année courante ou précédente 5

Pour chaque année en sus, sans que le droit puisse excéder 20 francs 2,50

59° Acte de dépôt 12

60° Colonat partiaire 20

61° Acte de prestation de serment 15

62° Acte de constat de blessure 20

63° Autres actes non dénommés 15

64° Indemnités de déplacement (par demi-journée, frais d'acte en sus, frais de transport compris) :

Pour l'adel de la ville en ville 12

Pour l'adel de la ville hors ville 20

Pour l'adel de la campagne 24

Pour le cadi de la campagne ou son naïb. 40

65° Honoraires des experts maçons, agriculteurs, artisans : même tarif que les adoul : voir 64°.

66° Honoraires de l'adel percepteur :

Dans le périmètre de la ville où existe une recette de l'enregistrement 3

Hors ce périmètre 4

67° Rémunération du copiste :

Pour tout acte, quelle que soit son étendue 1

43° Dissolution de société ..... 20 francs

44° Règlement de compte 50

45° Marché 50

Forfait 40

46° Ordonnance prononçant la tutelle d'un mineur ou d'un interdit 20

47° Constitution de tuteur testamentaire 20

48° Ordonnance d'interdiction 20

49° Ordonnance d'émancipation 20

50° Procédure devant le chrâa :

Introduction d'instance 12

Pour tout autre acte de procédure 6

Copies d'actes de procédure (par acte copié) 3

Rédaction de la minute du jugement définitif du cadi 30
(Même droit pour la décision d'un arbitre.)

Certificat de remise par les adoul aux parties intéressées de pièces provenant du tribunal d'appel du chrâa. 12

51° Procuration 12

52° Révocation de mandataire 12

53° Avération de signature ou de paraphe, par acte et quelle que soit la date de l'acte qui porte la signature ou le paraphe 50

54° Acte de cautionnement :

De comparution 6

De paiement 20

55° Rédaction du procès-verbal de délimitation d'immeuble effectuée par des experts 35
(indemnités de déplacement non comprises).

27° Déclaration relative à l'exercice du droit de chefâa ..... 30 francs

28° Renonciation à l'exercice de ce droit 20

29° Partage pour sortir d'indivision (rédaction de l'acte) :

Avec évaluation et estimation : 1/2 du tarif de la vente immobilière : voir 16°.

Sans évaluation ni estimation 50

30° Vente à livrer : moitié du tarif de la vente immobilière : voir 16°.

31° Bail à complant 20

32° Contrat de salariat simple 15

33° Location (quels que soient le prix et la durée) 25

34° Acte de prêt :

1.000 francs et au-dessous 10

1.000 à 5.000 francs 15

Au-dessus de 5.000 francs 25

35° Reconnaissance d'obligation : même tarif que le prêt : voir 34°.

36° Décharge :

Simple 15

Pour immeubles 30

37° Gage immobilier ou cession de ce prêt .. 50

38° Prêt mobilier 15

39° Transaction 30

Sur immeubles 50

Mainlevée en cas d'opposition à réquisition d'immatriculation 50

40° Transport de créance 15

41° Acte d'association (avec minimum de perception de 30 fr.) ..... 2 °/∞

42° Commandite : tarif de l'association : voir 41°.

De 2.000 à 5.000 : 40 francs, plus, sur l'excédent de 2.000 ..... 1,75 %

De 5.000 à 10.000 : 90 francs, plus, sur l'excédent de 5.000 ..... 1 %

De 10.000 à 20.000 : 150 francs, plus, sur l'excédent de 10.000 ..... 0,85 %

Au delà de 20.000 : 200 francs, plus, sur l'excédent de 20.000 ..... 0,25 %

II. — *Mobilière :*

Moitié du tarif de la vente immobilière avec moitié du minimum de perception.

17° Echange d'immeubles :

Tarif de la vente immobilière calculé sur le prix de l'immeuble de la plus grande valeur : voir 16°.

18° Dation en paiement :

Tarif de la vente : voir 16°.

19° Déclaration de command ou cession d'immeuble au prix coûtant :

Dans les six mois ..... 30 francs

Après six mois : tarif de la vente immobilière : voir 16°.

20° Acte établissant la preuve d'un vice rédhibitoire 20

21° Résiliation de vente : 1/4 du tarif de la vente : voir 16°.

22° Constitution de Habous 30

23° Legs 50

24° Révocation de legs 50

25° Donation et donation aumônière :

Immeubles 30

Meubles 15

26° Révocation d'une donation ou d'une donation aumônière :

Immeubles 30

Meubles 15

4° Acte de notoriété constatant les sévices du mari sur sa femme	25 francs
5° Acte portant fixation d'une pension alimentaire	12
6° Reconnaissance d'un enfant	50
7° Inventaire de trousseau	50
8° Rédaction d'inventaire de succession :	
Simple intitulé	100
Au-dessous de 5.000	50
De 5.000 à 10.000	100
De 10.000 à 100.000	1 °/oo
De 100.000 à 500.000 ..... sur les premiers 100.000 et 0,50 °/oo sur le surplus.	1 °/oo
Au-dessus de 500.000 ..... sur les premiers 500.000 et 0,25 °/oo sur le surplus.	0,50 °/oo
9° Acte de notoriété constatant la qualité de chérif	50
10° Certificat d'indigence (acte de notoriété) ..	gratuit
11° Acte de notoriété établissant :	
L'absence légale	30 fr.
La disparition momentanée	20
12° Acte de notoriété établissant la filiation ..	30
13° Acte de notoriété constituant moulkia ou istimrar el melk :	
Pour un immeuble	60
Pour des meubles ou des animaux	20
14° Acte d'interrogatoire de témoins (Istifsar).	20
15° Acte d'habilitation de témoins (Tezkia) ou de récusation	15
16° Acte de vente :	
I. — *Immobilière :*	
De 100 à 2.000 avec minimum de perception de 30 francs	2 %

DAHIR DU 8 SEPTEMBRE 1932 (6 joumada I 1351) modifiant la quatrième partie du dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) portant réglementation de la justice civile indigène et de la transmission de la propriété immobilière.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand sceau de Sidi Mohamed)

Que l'on sache par les présentes — puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu le dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) portant réglementation de la justice civile indigène et de la transmission de la propriété immobilière, notamment la quatrième partie (tarif des honoraires pour les actes de la justice musulmane), telle qu'elle a été modifiée par les dahirs des 22 août 1921 (17 hija 1339) et 29 avril 1924 (24 ramadan 1342) ;

Vu le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) élevant le montant des droits d'appel devant les cadis urbains et le tribunal d'appel du chrâa ;

Vu le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) réglementant la délivrance des copies d'arrêts du tribunal d'appel du chrâa,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER. — La quatrième partie (tarif des honoraires pour les actes de la justice musulmane) du dahir susvisé du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332), modifiée par le dahir du 29 avril 1924 (24 ramadan 1342), est modifiée ainsi qu'il suit :

QUATRIÈME PARTIE

Tarif des honoraires pour les actes de la justice musulmane

1°	Acte de mariage ou de remariage	25 francs
2°	Acte de répudiation ou de divorce	15
3°	Acte de reprise d'une femme répudiée	15

23 mars 1927 (19 ramadan 1345) du vizirat de la justice, dont les dispositions restent entièrement applicables.

Ce reçu porte actuellement le nom de « mouqtatâ ».

ART. 5. — Défense expresse est faite au cadi de percevoir lui-même aucune somme prévue au tarif, de la part des parties ou des bénéficiaires des actes, quels qu'ils soient.

Seul l'adel percepteur est chargé de recueillir ces sommes (voir article précédent).

ART. 6. — Le cadi et les adoul n'ont droit aux honoraires que lorsque l'acte est rédigé, transcrit sur le registre de la mahakma et revêtu de l'homologation du cadi.

ART. 7. — Toutes sommes, même infimes, perçues en plus de celles fixées par le tarif seront restituées à ceux qui les ont versées.

L'adel convaincu d'avoir perçu les dites sommes sera passible de poursuites disciplinaires conformément au règlement.

ART. 8. — Les dispositions du nouveau tarif concernant l'adel percepteur ne modifient pas son ancienne situation ; il continue à être choisi parmi les adoul, reste adel, peut comme ses collègues recevoir les déclarations et dresser les actes.

ART. 9. — La présente circulaire sera affichée à côté du tarif à la porte des mahakmas de cadis, des contrôles civils et bureaux des affaires indigènes. Ces circulaire et tarif seront remplacés chaque fois que par l'usage ils seront illisibles.

Fait au vizirat de la justice chérifienne, à Rabat, le 30 novembre 1932 (1er chaabane 1351).

MOHAMED BEN ABDESSELAM RONDA.

***

CIRCULAIRE DU VIZIR DE LA JUSTICE

relative à l'application du tarif des frais d'actes dans les mahakmas de cadis.

CRECAM

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu le dahir chérifien du 6 joumada I 1351 (8 septembre 1932) modifiant le tarif des honoraires dus aux adoul pour la rédaction des actes dans les tribunaux des cadis de l'Empire chérifien et abrogeant les tarifs fixés par les dahirs des 13 chaabane 1332 (7 juillet 1914) et 24 ramadan 1342 (29 avril 1924),

Décide de condenser les dispositions réglementaires éparses dans diverses circulaires, et notamment dans celle du 7 chaabane 1332 (7 juillet 1914), ainsi qu'il suit :

Article premier. — Le nouveau tarif des honoraires, joint à la présente circulaire sera applicable, dans le mois de sa publication par affiches en langue arabe et en langue française, à la diligence du vizirat de la justice.

Chaque cadi et chaque adel recevra un exemplaire de la présente circulaire et du tarif.

Art. 2. — Les honoraires fixés par ce tarif comprennent les deux tiers revenant aux adoul ainsi que le tiers revenant au cadi.

Art. 3. — Les adoul sont tenus d'inscrire en marge de chaque acte :

a) Le coût de l'acte tel qu'il est fixé par le tarif ;

b) Le montant des honoraires de déplacement des adoul, les frais par eux engagés, et les honoraires des experts s'il y a lieu ;

c) Les vacations d'aouns, etc...

Les mêmes mentions seront portées par les adoul sur les registres de transcription de la mahakma.

Art. 4. — L'adel percepteur est tenu de délivrer, pour chaque acte, un reçu mentionnant très clairement toutes les sommes qu'il a perçues des bénéficiaires de l'acte (voir article précédent), et ce, conformément à la circulaire du

DAHIR

et CIRCULAIRE du VIZIR de la JUSTICE

relatifs à l'application

du TARIF des FRAIS d'ACTES

dans les Mahakmas de Cadis

de l'Empire Chérifien

RABAT
IMPRIMERIE OFFICIELLE
1933

3402

3,05

DAHIR

et CIRCULAIRE du VIZIR de la JUSTICE

relatifs à l'application

du TARIF des FRAIS d'ACTES

dans les Mahakmas de Cadis

de l'Empire Chérifien

RABAT
IMPRIMERIE OFFICIELLE
1939

VETVS & NOVVM TESTAMENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
Sept.-Oct. 1988
We're Quality Bound

Princeton University Library
32101 075912178

AP